مراقبة الأجور لن تقضي على تجاوزات العمالة

السعودية: توقعات ببلوغ الاقتصاد الخفي 330 مليار ريال.. العام الحالي

توقع اقتصاديون بلوغ حجم الاقتصاد الخفي في السعودية 330 مليار ريال العام الحالي في ظل وجود أكثر من 10 ملايين عامل وافد، مما يعطي دلالة بعدم وجود اثر فعلي لمراقبة أجور العمالة ومكافحة التستر التجاري حتى الآن.

وأضافوا لـ«الرياض» أن وجود السيولة النقدية العالية والاعتماد الكامل على العمالة الوافدة في الوظائف المهنية والخدمية وقطاعات التجزئة وتسليم الأموال يدا بيد، يصعب مكافحة الاقتصاد الخفي.

ويرون أن برامج وزارة العمل لمراقبة الأجور لن يكون كافيا لإيقاف خسائر الاقتصاد الوطني من الممارسات المالية غير النظامية للعمالة الوافدة في ظل انتشار مكاتب الحوالات المالية غير النظامية التي تديرها العمالة الوافدة وتنتشر في الأحياء الشعبية حيث تعمل على تفتيت المبالغ الكبيرة المحولة خارجيا بأسماء وجهات متعددة.

وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى ارتفاع تحويلات الأجانب إلى نحو 109 مليارات ريال خلال العام الحالي، في الوقت الذي تجاوزت فيه تحويلات الأجانب للخارج 700 مليار ريال خلال 10 سنوات الماضية.

مؤشر تطور حوالات الوافدين

وتوقع المستشار الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة بلوغ حجم الاقتصاد الخفي 330 مليار ريال العام الحالي، مشيرا الى ان إحصائيات الأمم المتحدة تقول إن حجم الاقتصاد الخفي يمثل 17 في المئة سنويا من حجم الناتج المحلي للمملكة.

ورجح أن تزداد خسارة الاقتصاد السعودي في السنوات القادمة نتيجة تلوث البيئة الاقتصادية بظاهرة اقتصاد الظل التي يعززها التشدد في أنظمة العمل وبعض القرارات الحكومية الحاسمة وانخفاض معدلات الدخول المتاحة.

ويؤكد بن جمعة أهمية استفادة المملكة من ايطاليا التي قررت عام 2011 أن تكون المدفوعات الإلكترونية إلزامية لأي مبلغ يزيد عن 1000 يورو، كما أضافت حوافز ضريبية للدفع الإلكتروني في نقاط البيع مع التهديد بإغلاق محلات التجزئة التي لا تصدر فواتير البيع.

وقال إن تقليص حجم اقتصاد الظل يستدعي تكثيف المدفوعات الإلكترونية وإجبار جميع محال التجزئة على استخدام الكاشيرات حتى محطات الوقود، مما يساهم نسبيا في تقليص حجم الاقتصاد الخفي.

من جهته يقول المحلل المالي وليد السبيعي: المملكة تبذل جهودا كبيرة لمكافحة الممارسات المالية غير النظامية في السوق المحلي، مبررا ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي بكونها إحدى دول العشرين ومن أكبر الدول في العالم من حيث تحويلات العمالة الوافدة بوجود أكثر من 10 ملايين عامل وافد.

ويعتقد السبيعي أن برامج وزارة العمل لمراقبة الأجور لن تكون كافية لإيقاف خسائر الاقتصاد الوطني من الممارسات المالية غير النظامية في ظل انتشار مكاتب حوالة مالية غير نظامية تديرها العمالة الوافدة التي تنتشر في الأحياء الشعبية بالمدن الكبرى، حيث تقوم بتفتيت المبالغ الكبيرة المحولة خارجيا بأسماء وجهات متعددة، مما يستلزم معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد المحلي بالقضاء على التستر التجاري الذي يستنزف موارد المملكة وتجفيف السوق المحلي من العمالة غير النظامية.

تراجع إنتاج النفط الليبي لـ150 ألف برميل يومياً

قال مسؤول بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا امس إن إنتاج البلاد من الخام تراجع إلى حوالي 150 ألف برميل يوميا من حوالي 250 ألف برميل يوميا بحسب تقديرات للأسبوع الماضي وذلك مع استمرار قيام محتجين بوقف الصادرات وإنتاج الحقول.

وجميع مرافئ التصدير مغلقة عدا مرسى البريقة ومنصتي الجرف والبوري البحريتين. وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه لرويترز إن هناك سفينتين تنتظران التحميل في ميناء الحريقة بأقصى شرق ليبيا لكن ثمة صعوبة في توفير الخام بسبب إغلاق حقول النفط.

تركيا: النفط وراء تراجع الليرة

«رويترز»: قال مسؤولون اقتصاديون أتراك امس إن قفزة في أسعار النفط الخام العالمية وتراجع قيمة الليرة التركية قد يضيفان نحو ملياري دولار إلى فاتورة الطاقة لتركيا في النصف الثاني من العام.

وتعتمد تركيا على واردات الطاقة بشكل شبه كامل وهو ما يدفع عجز ميزان المعاملات الجارية للارتفاع ليتجاوز سبعة بالمئة من الناتج القومي.

وقال أحد المسؤولين الحكوميين «إذا ظل كل من الدولار والنفط عند هذه المستويات فقد تبلغ التكلفة الإضافية حوالي ملياري دولار.»

أمن الطلب على الخام يستلزم تلافي عوامل تذبذب الأسعار

عبد العزيز بن عبد الله: السعودية ترفض استهداف النفط بضرائب تمييزية

■ الهدف من المنتدى هو صياغة مجموعة من التوصيات لتعزيز العلاقات بين البلدين

■ حجم التجارة بين السعودية وسويسرا بلغ خلال العام الماضي ثمانية مليارات دولار

عبدالعزيز بن عبدالله

أكدت السعودية أنها لم تأل جهدا في السعي لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية بما يخدم استمرار مسيرة النماء للاقتصاد العالمي، لكنها أكدت أن أمن الطاقة لا يقتصر على أمن الإمدادات النفطية فحسب، بل يتعداه إلى استقرار أمن الطلب أيضا.

وقال الأمير عبد العزيز بن عبد الله نائب وزير الخارجية في كلمة له أمام المنتدى الخليجي – السويسري الذي بدأ أعماله في جنيف أمس، إن أمن الطلب على النفط يستلزم تلافي العناصر التي تؤدي إلى التذبذب في الأسعار، وأيضا عدم استهداف النفط بضرائب تمييزية.

وأشار الأمير عبد العزيز في تصريحاته التي نشرتها صحيفة الاقتصادية السعودية، إلى أن شعور السعودية بأهمية أمن الطاقة دفعها إلى تخصيص 500 مليون دولار قدمتها على شكل قروض ميسّرة لتمويل مشاريع الطاقة في الدول النامية.

كما تبرعت المملكة خلال قمة الأوبك التي عُقدت في الرياض بمبلغ 300 مليون دولار لإنشاء صندوق خاص لأبحاث الطاقة والبيئة والتغير المناخي، واستضافها مقر الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض للحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة، الذي تم التوقيع على ميثاقه خلال الاجتماع الوزاري لوزراء الطاقة الذي عقد في الرياض في 22 فبراير 2011.

وأوضح الأمير عبد العزيز بن عبد الله أن السعودية تعد من أكبر الدول المانحة وشريكا رئيسا في التنمية الدولية، حيث تصدرت دول العالم بالتبرعات الخيرية لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية في عام 2008، طبقا لشهادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وأبلغ مساعد وزير الخارجية المؤتمرين أن إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة للدول النامية خلال الـ30 عاما الأخيرة بلغ أكثر من 103 مليارات دولار، استفادت منها 95 دولة نامية، بما يتجاوز النسبة المستهدفة للعون الإنمائي من قبل الأمم المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة البالغة 0.7 في المئة.

وحذّر الأمير عبد العزيز بن عبد الله من التحديات التي تواجه المنطقة قائلا، إنه على الرغم من أن الوضع في المنطقة يشهد في الوقت الراهن عقدا يزخر بفرص واعدة تبشر بالتطور والنمو والازدهار، نتيجة للسياسات الحكيمة لقيادات هذه الدول لتسخير مداخيلها المالية لتنمية الإنسان وتحقيق التنمية في هذه المجتمعات، «إلا أنه لا ينبغي أن نغض الطرف عن التحديات التي تواجه دول المنطقة».

وعلى صعيد العلاقات السعودية – السويسرية التي بلغ حجمها التجاري ما يُقارب 4 مليارات دولار، دعا الأمير عبد العزيز إلى زيادة النشاطات التجارية بين البلدين، خاصة في ظل تميز البيئة الاستثمارية في المملكة بالتطور المستمر وهو أمر يُمثل عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي.

من جهته، قال الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث ورئيس المنتدى إن الهدف من المنتدى هو صياغة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي يمكن أن تعزز وتطور العلاقات متعددة الأوجه والمتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وسويسرا، خاصة أنه أول منتدى من نوعه، لذلك نعتقد أن هذا المنتدى هو أداة حيوية لتعزيز مصالح دول مجلس التعاون الخليجي في سويسرا.

وعلى صعيد العلاقات الخليجية – السويسرية، أكد الدكتور عبد اللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون أمام المنتدى الخليجي – السويسري أن حجم التجارة بين الجانبين تجاوز في عام 2012، ثمانية مليارات دولار، منها ما نسبته 80 في المائة صادرات سويسرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها شريك مهم في صناعة الخدمات، ولا سيما في قطاعات المال والتامين، في حين التجارة والاستثمار بيننا لا تزال تنمو، فإن ذلك لا يزال أقل من الإمكانات الاقتصادية لكلا الجانبين والفرص المعروضة، لذلك ينبغي لنا أن نشجع المزيد من النمو.

«المراعي» تصدر صكوكاً إسلامية بـ1.7 مليار ريال

شعار المراعي

أعلنت شركة المراعي عن خطتها المتعلقة بإصدارها الأول لصكوك أفضلية دائمة مقومة بالريال السعودي بمبلغ إجمالي بلغ 1.7 مليار ريال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأوضحت الشركة في بيان لها على موقع سوق الأسهم السعودية «تداول» أن هذه الصكوك تأتي ضمن برنامج استثمارات الشركة الرأسمالية للفترة 2013-2017 والبالغة 15.7 مليار ريال ومصادر تأمين التمويل اللازم لهذا البرنامج. وبينت أن هذا الإصدار، كما هو الحال في الإصدارات السابقة، خاص للنخبة من المستثمرين المقيمين في السعودية، مشيرة إلى أنها ستعقد عدة اجتماعات خلال الأسبوعين القادمين مع المهتمين بالإستثمار في هذا المجال وذلك وفقا لوضع السوق.

وعينت شركة المراعي أربعة بنوك وهي شركة بي إن بي باريبا السعودية للإستثمار وإتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة والسعودي الفرنسي كابيتال وإستاندرد تشارترد كابيتال للعمل كفريق مشترك لإدارة هذا الإصدار. وقالت «المراعي» إنه بهذا الإصدار الجديد تعادل إجمالي إصدارات الصكوك رأسمال الشركة البالغ 4 مليارات ريال، وذلك تماشيا مع ما أقرته الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد في شهر أبريل 2013.

وكانت المراعي أكملت في وقت سابق طرح صكوك إسلامية بقيمة 2.3 مليار ريال.

لبنان: الهيئات الاقتصادية تنفذ إضراباً احتجاجاً على الفراغ الحكومي وتراجع الاقتصاد

بيروت – «كونا»: شل الاضراب الذي نفذته الهيئات الاقتصادية وهيئة التنسيق النقابية امس معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها المصارف والاسواق التجارية وشركات النفط احتجاجا على استمرار الفراغ الحكومي منذ خمسة اشهر وتردي الاوضاع المعيشية والاجتماعية وتراجع الاقتصاد في لبنان. واكد رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار خلال مؤتمر صحافي ان الاضراب يهدف الى «توجيه رسالة قوية تطالب المسؤولين بالاسراع في تشكيل حكومة قادرة وفعالة قبل انهيار ما تبقى من الدولة ومن اقتصاد». وناشد القصار المسؤولين السياسيين بالتخلي عن خلافاتهم والعودة الى الحوار من اجل الوصول بالوطن الى بر الامان داعيا الى التخفيف من حدة الاحتقان الذي كاد ان يشعل البلاد بعد سلسلة التفجيرات التي ضربت منطقتي الضاحية الجنوبية وطرابلس اخيرا.

وشهدت مختلف المناطق اللبنانية اعتصامات نفذتها هيئة التنسيق النقابية من بينها اعتصام داخل وزارة التربية والتعليم العالي حيث اكد رئيس رابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب ان «لبنان سيبقى واحدا تحت شعار حماية السلم الاهلي والتمسك بالوحدة الوطنية في مواجهة التفجيرات الامنية». ودعا غريب في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» خلال الاعتصام الى الاسراع بتشكيل حكومة قوية وقادرة على تلبية المطالب المعيشية والاقتصادية مؤكدا اهمية وضع خطة امنية «لحماية المؤسسات التربوية ومختلف الاراضي اللبنانية». وكان الرئيس اللبناني ميشال سليمان كلف النائب تمام سلام بتشكيل حكومة جديدة في السادس من ابريل الماضي خلفا لحكومة رئيس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي الا ان جهود سلام لم تنجح حتى الآن في تشكيل حكومة جديدة بسبب الخلافات بين القوى السياسية حول شكل ودور الحكومة الجديدة.

زيادة قوية في الطلبات الجديدة ونمو الإنتاج

مؤشر «ساب» يشير إلى تسارع النمو لدى القطاع الخاص السعودي

نشر البنك السعودي البريطاني «ساب» نتائج مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي للمملكة لشهر أغسطس من عام 2013م الحالي وهو عبارة عن تقرير شهري يصدره البنك ومجموعة HSBC ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسات القطاع الخاص السعودي غير النفطي من خلال رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف. وأظهرت بيانات الدراسة الأخيرة توسعًا جديدًا في أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية.

كما سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي أعلى قراءة في أربعة أشهر حيث سجل 57.5 نقطة في شهر أغسطس، مرتفعًا عن قراءة شهر يوليو والتي كانت 56.6 نقطة.

وشهد الإنتاج زيادة بوتيرة متسارعة في شهر أغسطس، حيث أبلغ في المئة 22 من المشاركين في الدراسة عن زيادة النشاط. تم ذكر زيادة الأعمال على أنها المحرك الرئيسي خلف الزيادة الأخيرة في مؤشر الأداء الاقتصادي. وتماشيًا مع نمو الإنتاج القوي كانت هناك زيادة قوية في الطلبات الجديدة.

كانت الزيادة الأخيرة مدفوعة في جانب منها بتحسن أوضاع السوق، وزيادة جهود فرق المبيعات والتسويق. وكان النمو هو النمو الأقوى منذ شهر أبريل. في الوقت ذاته، شهدت الطلبات الواردة من الأسواق الأجنبية مزيدًا من القوة. وشهدت أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في المملكة زيادة مدفوعة بسبب زيادة أسعار الشراء وتكاليف التوظيف. طبقا للأدلة المتواترة، كانت زيادة أسعار الشراء تعود في جانب منها إلى الضغوط الاقتصادية العامة وزيادة طلب السوق. وبالمقارنة مع الزيادة المتسارعة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط بخفض أسعارها استجابة منها لزيادة المنافسة في السوق. حيث شهدت أسعار البيع تراجعا للشهر الثاني على التوالي، وثاني أقوى معدل على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 49 شهرًا. وقد شهدت مستويات التوظيف زيادة خلال شهر أغسطس، كما هو الحال خلال أغلب فترات الدراسة الشهرية حتى الآن.

وشهدت تراكمات الأعمال زيادة بأسرع وتيرة لها على مدار عام ونصف في شهر أغسطس، مع إشارة قرابة في المئة 12 من أعضاء اللجنة إلى زيادة حجم الأعمال غير المنجزة. ربط أعضاء اللجنة الزيادة في حجم الطلبات غير المنجزة بزيادة الأعمال.

وكانت زيادة المبيعات هي العامل الرئيسي للزيادة الأخيرة في نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط. جاء معدل الزيادة الأخير متماشيًا مع المعدل المسجل في شهر يوليو. في الوقت ذاته، شهد مخزون المشتريات تراكمًا بأضعف وتيرة منذ شهر ديسمبر 2011، مع إشارة الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة إلى عدم تغيير مستويات المخزون.

وشهدت المهل الزمنية المستغرقة في التسليم انكماشا في شهر أغسطس، وقد ربط أعضاء اللجنة هذا التحسن بزيادة منافسة السوق.

معدل النمو في منطقة اليورو يؤكد خروجها من أطول ركود في تاريخها

قال مكتب الإحصاءات الأوروبية «يوروستات» امس ان معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو في الربع الثاني تم تاكيده من خلال القراءة الثانية، حيث خرج من تحت وطأة أطول فترة ركود في تاريخه والتي استمرت حتى الربع الأول هذا العام.

وتوسع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة 0.3 في المئة على أساس فصلي، متوافقا بذلك مع التقدير الأوّلي الصادر الشهر الماضي، في الوقت الذي جرى فيه تعديل معدل الإنكماش في الربع الأول عند 0.2 في المئة من 0.3 في المئة.

اما على أساس المقارنة السنوية فإن الناتج المحلي الإجمالي تراجع 0.5 في المئة، بالمقارنة مع 0.7 في المئة في قراءة الرابع عشر من أغسطس

يشار إلى ان الإنفاق الحكومي نما 0.4 في المئة بعد بقائه مسطحا في الربع السابق، بينما ارتفعت الصادرات 1.6 في المئة، ونمت الواردات بنسبة 1.4 في المئة.

«أودي» تعرض سيارة في معرض فرانكفورت الدولي للسيارات

أودي Sport quattro

احتفالاً بالذكرى الـ30 على إطلاقها لسيارتها الاسطورية Sport quattro ستكشف أودي عن خليفتها بنسخة نموذجية خلال مشاركتها في فعاليات معرض فرانكفورت الدولي للسيارات 2013. تحمل أودي Sport quattro النموذجية راية التصميم المتميز الذي عرفه الجيل السابق آنذاك ولكن بخطوط كوبيه سريعة وإطلالة عصرية ورياضية أكثر من أي وقت مضى. كما تمتاز Sport quattro النموذجية بمحرك هجين قابل للشحن قادر على توليد 700 حصان.

منذ إطلاقها في الأسواق العالمية عام 1980، نجحت أودي في بيع أكثر من 5 ملايين سيارة "Ur-quattro" الرائعة التي اشتهرت بتقنية quattro للدفع الرباعي الدائم، أي أكثر بكثير من أي صانع سيارات نخبوية في العالم. الجدير بالذكر أن Sport quattro قد حفرت اسمها في كتب التاريخ وخصوصاً تاريخ رياضة السيارات عندما جلس السائق الألماني فالتر رول خلف مقودها خلال منافسات سباق تسلق هضبة بايكس بيك في كولورادو الأميركية عام 1987 وتمكن حينها من تحقيق الفوز. واليوم، تعود أودي لعرض أيقونتها بنسخة نموذجية تمتاز بإطلالتها القوية النابعة من الخطوط الحادة والنهايات القصيرة بالإضافة إلى الجهة الخلفية ذات الخطوط المسطحة التي تندمج جميعها ببعضها البعض بدقة متناهية وصولا إلى المصابيح Matrix LED الأمامية المبتكرة. الجدير بالذكر هنا أن الخطوط الرياضية القوية في Sport quattro النموذجية مع الشبك الأمامي ذو التصميم الجديد تعكس جميعها ملامح فلسفة أودي الهندسية الجديدة وتوجهاتها التصميمية المستقبلية مع سياراتها الرياضية الخاصة بالإنتاج التجاري.

روعي في تصميم المقصورة الداخلية أن يكون التركيز الأكبر على السائق، إذ صممت عجلة القيادة، العدادات الرقمية، ونظام المعلومات على الزجاج الأمامي بحيث تكون في متناول السائق بسهولة تامة. أما تقنية التصميم الخفيف الوزن التي باتت واحدة من أبعاد أودي في فلسفتها التصميمية المتقدمة، فقد طبقت على تصميم هيكل السيارة وعلى المواد المستخدمة أيضا في تصميم المقصورة الداخلية، إذ تم استخدام ألياف الكربون في تصميم الهيكل المقصورة المعززة بعارضتين متقاطعتين لتعزيز تماسك السيارة. صممت عجلة القيادة بشكل رياضي مع مفاتيح للتحكم بالعديد من الخصائص التقنية منها استعراض المعلومات بالأبعاد الثلاثية على الشاشة الرقمية على غرار الإعدادات الخاصة بالسباق، معلومات عن حلبة السباق وساعة توقيف وغيرها.